

# النحو المعقول

للدكتور محمد كامل حسين

قدم الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين  
عضو المجمع هذا البحث الى مجلس المجمع ،  
فراى المجلس قبل ابداء الراى فيه أن يحيله  
على لجنة الأصول لدراسته وتقديم تقريرها  
فيما حواه من أفكار وما انتهى اليه من نتائج .

وقد رأت المجلة أن تنشر هذا البحث ،  
ولما يزل بين يدى لجنة الأصول ، لكى تتيح  
لقرائها فرصة النظر فيه ، والتعليق عليه  
وترحب المجلة بما تتلقاه من تعليقات فى حدود  
البحث العلمى ]

## مقدمة

ليت على بن أبى طالب قال لأبى  
الاسود الدولى « انح هذا النحو . ارفع  
الاسم بالخبرية . وانصبه بالتكملة . وجره  
بالحروف أو الإضافة . أما الفعل فارفعه  
حيث لا يكون منصوبا بالغائية أو  
مجزوما بنقص أو شرط . واجعل بناء  
الكلمات التى لا تعرفها على نسق  
ما تعرفه من مأثور القول . » !

إذن لكانت الفصحى اليوم سهلة على  
جمهور المتعلمين والمثقفين ، ولكانت  
صحة الكلام ميسرة على أكثر الناس .

وليت سيبويه قال فى كتابه « إني  
رجل علم لا يعنيني إلا فهم ما يعرض  
لى . والخليل رجل علم كذلك يرد  
الأمر كلها إلى الحساب . وتصادف  
أننا جميعا اتخذنا اللغة ميدانا تظهر  
فيه نزعتنا العلمية . وليس الغرض من

كتابي هذا أن أرشد الناس إلى الكلام.  
الصحيح ، بل غايتى منه فهم نظام اللغة  
وسيفضل به من يظن أنه أصل يقاس  
عليه القول المأثور . والحق أن يقاس  
ما فيه ببليغ القول ، فإن خالفه فذلك  
دليل على أن قواعده قاصرة . فإذا  
اهتديتم به فخذوه وإلا فدعوه . ولايقوم  
بعدى من يشرح غوامضه أو يتعمق فى  
تفصيلها . فذلك لا يزيد فى اهتداء  
الناس به إلى صحة الكلام ولا يزيد فى  
فهمهم علم اللغة . »

وليت ابن جنى قال « إنما أنا فيلسوف  
قبل أن أكون لغويا . وغرضى من كتبي  
هذه أن أجد تعليلا لقواعد اللغة كما كان  
يفعل فلاسفة الإغريق بالعلوم كلها .  
والتعليل الفلسفى قد يكون بارعا وهو  
مع ذلك خطأ . وسيقال فى يوم من  
الأيام إن الفلاسفة أن تجد تعليقات  
واهية لما يعرفه الناس بالبدهة . ولكن

كمثل من يضع قواعد معقدة لركوب الخيل . لا تمنع العارف بها أن تدق عنقه عند أول ركضة . ودقة قواعده تجعل المتكلمين بالفصحى دائمى الشك فى صحة كلامهم ، عديمى الثقة بانفسهم ، لا يقدمون على قول حتى يتذكروا قواعده ولا ينطقون بكلمة حتى يرجعوا إلى المعاجم . وكل ذلك يمنع الفصحى أن تكون طبيعية .

\* \* \*

ليس من المستحيل أن نضع للفصحى قواعد جديدة تكفل لنا صحة الكلام من غير طريق النحو القديم . والقواعد الجديدة ليست تيسيرا للنحو القديم ولا إيضاحا له ، وليست شرحا لغوامضه . وإنما هى بديل منه ، إذ هى تقوم على أسس تختلف اختلافا جوهريا عن الأسس التى أقام عليها النحاة علمهم منذ إثني عشر قرنا . وأرجو أن لا يقال إن هذه القواعد لم يعرفها الجهابذة من علماء العربية ، أو أنها خطأ أو زائفة ، وأرجو ألا يقال أنها لا تحل مشاكل النحو العويصة التى لا تعرض للكتاب والادباء ، والتى اخترعها النحاة اختراعا . مثل الذين يقولون بذلك مثل الذين يرفضون

هذه صناعتى . وقد لا يكون لتعليلاتى سند من تاريخ اللغة أو تطورها . وكفىنى أن يكون التعليل منطقيا ولو صار بذلك غير معقول أحيانا . وليس على من يريد معرفة الصواب فى اللغة أن يعرفوا هذه التعليلات فهى لا تفيدهم فى ذلك شيئا » لو فعل سيبويه وابن جنى ذلك لظنت كتبهما الرائعة موضع درس الباحثين فى أساليب التفكير عند العرب فى ذلك العهد .

وليت الناس قالوا لابن مالك ألفيتك هذه أحاجى وألغاز وهى لا تدل إلا على قدرتك الفائقة على نظم ما لا يصح نظمه » ولا فائدة منها إلا أن تجعل الطلاس مقبولة عند بعض الناس . وقد يعجب بها من يستهويهم هذا اللون من التأليف ، دون أن يتعلم بها أحد صواب الكلام . وليتهم قالوا له « إن ألفيتك يضيق بها النظر اللغوى فتحجب عن الدارسين لها الآفاق الواسعة للغة » . لو فعلوا ذلك لكانت الألفية اليوم مخطوطة واحدا فى مكتبة واحدة فى قطر بعيد لا يبحث فيها إلا المنقبون عن الآثار القديمة والحفائر .

وليت الناس قالوا للنحاة « إن نحوكم هذا عقيات وعثرات وقيود . مثلكم

العمل بالالات الحاسبة لأنها لا تطابق ما عرفه القدماء من قواعد الجمع والطرح. ولا منر من الأخذ بالجديد إذا ثبتت فائدته. ولو أن العالم رفض الأخذ بالأرقام العربية واحتفظ بالأرقام الرومانية لظل في ظلام الجهل حتى اليوم.

ولنذكر أن اللغة هي الاصل وأن استخلاص القواعد عمل تنظيمي قام به القدماء مهتدين في ذلك بأسلوب عصرهم في التفكير، وتصورهم لما يجب أن تكون عليه علوم اللغة. وليس حراما على غيرهم أن يضع نظاما آخر يحقق هذه الغاية ولا يمس أصول العربية في أمر ذي بال. ولنذكر أن السليقة اللغوية كما فهمها الأقدمون خرافة. وأن اللغة احتذاء وقياس وذوق. وكل كلام له سند من أحد هذه الأمور الثلاثة يجب أن يعد صحيحا وإن خالف القواعد الوضعية.

ولنذكر أن اللغة ظاهرة طبيعية. ونظامها على ذلك يجب أن يكون بسيطا غير معقد. وكثرة القواعد التفصيلية تدل على أن واضع النظام لم يتبين الأصول الكبرى لصحة الكلام. والقواعد المعقدة تدل بتعقيدها على أنها غير طبيعية، وعلى أنها لم تكن في يوم من

الأيام رائدة المتحدثين باللغة. والأصل في القواعد الطبيعية الخصبة أن تكون شاملة مرنة. ويجب فوق كل شيء أن تكون ذات مغزى، وأن تدل على فروق في المعاني يريد بها المتكلم. وكل قاعدة لا تحمل دليلا على فروق في المعاني لا تكون إلا عبثا ثقيلًا ينوء به الدارسون ولذلك نراهم يتجاهلونها بعد قليل، لضمورها في أذهانهم. والتعقيد يفقد القواعد فائدتها الأولى وهي هداية المتكلم إلى الصواب فتصبح قيودا وأغلالا وعقبات يتعثر فيها المتكلمون، فتعوقهم عن الانطلاق في التفكير، ونفقدتهم ثقتهم بانفسهم لكثرة ما يقال لهم هذا خطأ وهذا يحتاج إلى تأويل. وكثرة القواعد تجعل المتكلم يفكر فيها ويتذكرها عند كل خطوة يخطوها أكثر من تفكيره في موضوع الحديث.

ليست اللغة العربية بدعا بين اللغات ومن المستحيل عقلا أن يكون فصحاء العرب أَلَمُوا تلقائيا بهذه القواعد مهما تكن سليقتهم مبرأة من كل عيب. والواقع أن قواعد اللغة العربية بسيطة جدا يمكن الإلمام بها بعد درس غير مرهق ولا يحتاج المتعلم بعد ذلك إلا إلى الممارسة

على تطبيق هذه القواعد الشاملة فيستقيم بذلك لسانه دون عناء كبير .

ولا يجوز لنا أن ننكر أن العربية الفصحى في أزمة ، وأن المحاولات التي بذلت منذ نحو قرن لحل هذه الأزمة لم تصادف إلا نجاحاً ضئيلاً . وبعض العيب في ذلك يقع على أسلوب التعليم . ولكني أعتقد أن أكثره يرجع إلى طبيعة القواعد التي لم يعد يستسيغها المحدثون . وجمهور المتعلمين لا يرون أن يقضى الإنسان حياته عاكفاً على شيء لا يرى فيه فائدة له في ميادين الفكر والتعبير . وعلماء

اللغة يصرون على تحريم كل جديد بل كل تجاوز في صغيرة أو كبيرة . والأدباء في العالم كله يتنافسون في وضع ألفاظ جديدة وأساليب جديدة تكون لها دلالة خاصة . وهذا موضع فخرهم . أما كتاب العربية فقد حرم عليهم ذلك . وأعود فأقول إنى لا أدعو إلى تغيير في مقاييس الصحة في العربية الفصحى . وإنما أقول أننا نستطيع وضع قواعد بسيطة جداً يمكن أن يلم بها المتعلمون في وقت قصير فيتجنبوا اللحن في أكثر كلامهم .

## الإعراب

الأصل في الإعراب - وهو تغير حركة أواخر الكلمات - أن يعين على وضوح المعنى وعلى ذلك يجب أن يكون المعنى هو الذى يحدد الإعراب .

والكلمات التي لا يتغير مدلولها مهما يكن وضعها في العبارات المختلفة لا يلحقها . الإعراب كالفعل الماضي وحروف الجر . وبعض كلمات أخرى مثل قط وعوض وقبل وبعد .

والعرب ، كغيرهم من الأمم ، تكلموا لغتهم معربة قبل أن يعرفوا قواعد الإعراب . ولا نزاع أن رائدهم في صحة الإعراب لم يكن إلا معاني العبارات وضرورة التفريق بين التراكيب المتشابهة . وكل ما عدا ذلك من القواعد دخيل على اللغة .

وهناك ست قواعد أساسية للإعراب :

### الاسم :

يرفع الاسم المتحدث عنه والخبر المتعلق به .

ويجر الاسم المضاف إليه والمسبوق بحرف جر .

وينصب الاسم في ما عدا ذلك حيث يكون مكملا للخبر .

### الفعل :

يرفع إذا أُريد به تقرير حدث بعينه .

وينصب على الغائية كأن يكون غرضا أو نتيجة لحدث سابق أو أن يكون نفيا لحدث في المستقبل . وبعد حرف أن .

ويجزم إذا أصاب الحدث نقص ، كأن يكون نفيا في الماضي . أو فعل أمر ، حيث لا يقع الحدث إلا إذا أُطيع الأمر . أو أن يكون الحدث معلقا وقوعه على حدث آخر وهذا هو الشرط .

### رفع الإسم

#### القاعدة :

يرفع الاسم المتحدث عنه <sup>(١)</sup> والخبر المتعلق به وما يتبع ذلك من أوصاف أو معطوفات كما في الأمثلة الآتية :

الجملة	المتحدث عنه	الخبر	ملاحظات
قام محمد	محمد	قام	لا يؤثر التقديم أو التأخير في إعراب المتحدث عنه .
محمد قام	محمد	قام	الفرق بين هذه الجمل بلاغي وليس إعرابيا .
محمد قائم	محمد	قائم	التقديم والتأخير والنفي والاستفهام لا يؤثر في الإعراب <sup>(٧)</sup> .
ما محمد قائم	محمد	قائم	
هل قائم محمد	محمد	قائم	

الجملة	المتحدث عنه	الخبر	ملاحظات
ما قام إلا محمد	محمد	قام	الاستثناء لا يغير من إعراب المتحدث عنه .
ما محمد إلا قائم	محمد	قائم	أو الخبر <sup>(٣)</sup>
كتب الكتاب	الكتاب	كتب	الكتاب متحدث عنه .
المؤلفة قلوبهم	قلوبهم		المتحدث عنه القلوب .
الحسن خلقه	خلقه		المتحدث عنه الخلق .
كان محمد قائماً	محمد	كان قائماً	الواقع أن كان هي الخبر وقائماً تكملة منصوبة .
ولا داعي لانفراد كان وأخوتها بإحكام			خاصة <sup>(٤)</sup>

### الشذوذ :

إن محمد قائم	محمد	قائم	ينصب المتحدث عنه لان الضمائر التي تلي هذه الكلمات منصوبة فجرت العادة أن ينصب ما بعدها وإن كان متحدثاً عنه <sup>(٥)</sup> .
--------------	------	------	--

### مواضع أخرى للرفع :

يا محمد	المنادى الحقيقي يجب أن يكون مقصوداً
يا رجل	بذاته وهو مرفوع وينصب في غير ذلك <sup>(٦)</sup> .
يا أيها الرجل	

## علامات الرفع :

الضمة                      في الغالب                      جاء محمد  
الالف والنون أو الالف في المثني                      جاء الصاحبان                      وجاء صاحبك  
الواو والنون أو الواو                      في جمع المذكر السالم                      جاء المسافرون                      وجاء حافظو  
القرآن  
الواو                      في الاسماء الخمسة                      أبوك وأخوك  
والضمة لا تظهر في قولنا جاء القاضي وجاء قاضي حلب وهذا هو المرعى وهذا  
مرعى السعدان .  
وتقول جاء قاضي . وهذا مرعى .

## جر الاسم

### مواضع الجر :

أن يكون الاسم مضافا إليه اسم قبله                      كتاب محمد  
أن يسبقه حرف جر                      من محمد  
أو حرف قسم                      والله وتالله  
أو واو رب                      وقَاتِمِ الأعماق<sup>(٧)</sup>

### علامات الجر :

الكسرة                      في الغالب                      من الرجال والنساء  
الياء والنون أو الياء                      في المثني                      أي القولين                      وخير من صاحبيه  
الياء والنون أو الياء                      في جمع المذكر السالم                      رب العالمين                      هو من حافظي القرآن  
الياء                      في الاسماء الخمسة                      أبيك وأخيك  
الكسرة لا تظهر في مثل من القاضي ومن قاضي حلب وفي إلى المرعى أو إلى  
مرعى السعدان .  
ويقال من قاضي ومن مرعى .

## الشذوذ :

يكون الجر بالفتحة في الأسماء الممنوعة من التنوين وهي :

١ - من الصفات ما كان على وزن أحسن وأحمر وبيضاء وسكران تقول مررت بأحسن منهم .

٢ - من الأعلام ما كان :

- |                         |             |
|-------------------------|-------------|
| (أ) أعجميا              | مررت بيعقوب |
| (ب) على وزن الفعل       | مررت بيزيد  |
| (ج) مؤنثا               | مررت بعائشة |
| (د) أو على صيغة التانيث | مررت بطلحة  |
| (و) أو على وزن عثمان    | مررت بعثمان |

٣ - من الجموع ما كان على وزن شفعاء وأنبياء ومفتاح وصهاريج على أن شذوذ هذه الكلمات عن غيرها من كلمات اللغة مقصور على حالة خلوها من أل والإضافة . عند ذلك يمتنع تنوينها وتجر بالفتحة . أما إذا لحقتها أل أو الإضافة فلا شذوذ فيها وتجر بالكسرة كغيرها من الأسماء .

فتقول : مررت بالأصدقاء . ومررت بأصدقائك على حين أنك تقول : مررت باصدقاء لنا .

## أشياء :

حار النحويون في تعليل جر أشياء بالفتحة في قوله تعالى ( لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ) . وعندى أن السبب هو أن بعدها « إن » وليس من جميل القول أن نقول « عن أشياء إن » . وفيه دليل على أن الذوق أدق وأرقى من القواعد .



## نصب الاسم

ينصب الاسم إذا كان تكملة للخبر كأن يكون بيانا لما وقع عليه الحدث أو توكيدا له أو تحديدا لزمانه أو مكانه أو هيئته أو حاله أو سببه إلى غير ذلك من الأغراض التي لا داعي لتحديدتها . ويكفي في النصب أن لا يكون الاسم متحدثا عنه ولا خبرا له ولا مجرورا ولا وصفا ولا معطوفا على مرفوع أو مجرور .

الجملة	المنصوب	ملاحظات
كتب محمد كتاباً	كتاباً	وقع عليه الحدث وهو الكتابة
منجزٌ وعده	وعده	وقع عليه الانجاز
حذِرُ أموراً	أُموراً	وقع عليها الحذر
الكاتبُ الكتابَ	الكتابَ	أَل والتنوين والإضافة إلى ما بعدها
هو كاتبٌ كتاباً	كتاباً	تجعل وظيفة الكلمة في الجملة منتهية
إِغاثْتُكَ البائِسَ	ابائِسَ	ويكون ما بعدها تكملة منصوبة . أما إِغَاثَةُ البائِسِ فبالإضافة
جاءَ محمدٌ صباحاً	صباحاً	بيان الزمان
قام محمدٌ احتراماً لك	احتراماً	بيان السبب
انطلق انطلاقا	انطلاقاً	توكيد
جاءَ محمدٌ مرجعه من السفر	مرجعه	بيان الزمان
سجدوا إلا إبليسَ	إِبْلِيسَ	الاستثناء تكملة للخبر وليس من صميمه
جاءَ محمدٌ أَمَامَكَ	أَمَامَكَ	بيان المكان
كان محمد قائماً	قائماً	كان وأخواتها لا تنصب خبرها لخاصية فيها بل ينصب لأنَّه تكملة

وينصب الاسم كذلك حين لا يراد منه أن يكون متحدثا عنه أو خبرا له :

الجملة	المنصوب	ملاحظات
الجهاد الجهاد	الجهاد	الجهاد ليس متحدثا عنه
ما أحسن السماء	أحسن	المراد التعجب لا الإخبار
عليكم أنفسكم	أنفسكم	أنفسكم ليست متحدثا عنه
سرت والنيل	النيل	لا يمكن أن يكون النيل عطفا على التاء في سرت فليست متحدثا عنه .

### علامات النصب :

الفتحة	في الغالب	كتب محمد كتابا
الياء والنون أو الياء	في المثنى	أكرم محمد الصديقين وصديقيه
الياء والنون أو الياء	في جميع المذكر السالم	يعذب الله الظالمين وظالميك
الياء	في الأسماء الخمسة	أبيك وأخيك

### الشدوذ :

ينصب بالكسرة جمع المؤنث السالم . الحسنات يذهبن السيئات .

### الفعل

### الفعل الماضي :

الفعل الماضي لا تتغير حركة آخره لأن معناه ليس قابلا للتغير باختلاف التراكيب .

وصيغته ثابتة وإن اختلفت باختلاف الضمائر :

كتبْتُ	كتبْتَ	كتبَ	كتبِ	كتبِ
كتبنا	كتبتم	كتبْتُنَّ	كتبوا	كتبْتِنَّ

الفعل المضارع :

(١) الرفع : يرفع الفعل المضارع إذا أُريد به تقرير حدث بعينه : الأرض تدور .

علامات الرفع : في الأفعال السليمة الضمة . والألف والنون في المثني . والواو والنون في المذكر السالم يكتب ويكتبان ويكتبون .

في الأفعال المعتلة للرفع نماذج خاصة . انظر جدول الصرف .  
(٢) النصب : ينصب الفعل المضارع إذا دل على أن الحدث غرض أو نتيجة أو غاية لحدث سابق<sup>(١٢)</sup> أو دل على نفى المستقبل وبعد أن .

الجملة	الفعل المنصوب	ملاحظات
جئت كى أكرمك	أكرمك	
جئت لأكرمك	أكرمك	
جئت حتى أكرمك	أكرمك	منصوبة لأنها غاية لما قبلها
ألا تزورنى فأكرمك	أكرمك	
ليتك تزورنى فأكرمك	أكرمك	
تزورنى إذن أكرمك	أكرمك	الإكرام هنا نتيجة للزيارة فالنصب لا يتعلق بكلمة إذن وإنما يتعلق بأن ما بعدها نتيجة لما قبلها .

أو أبلغ المنى أبلغ بلوغ المنى غاية .

وكذلك ينصب الفعل بعد أن ولن فتقول : « أنك لن تحرق الأرض » وتقول : « أن تصدق خير لك » .

علامات النصب : في الأفعال السليمة : الفتحة . الألف في المثني لن يكتبيا والواو في الجمع لن يكتبوا .

في الأفعال المعتلة تكون الفتحة في آخر الصيغة الخاصة  
انظر جدول الصرف .

(٣) جزم الفعل : يجزم الفعل إذا دل على حدث ناقص كأن يكون نفيا  
للماضى أو فعل أمر لا يقع إلا إذا أُطيع . أو دل على حدث  
معلق وقوعه على حدث آخر وهذا هو الشرط .

الجملة	الفعل المجزوم	ملاحظات
لم يحضر	يحضر	نفي الماضى
لما يحضر	يحضر	
أُكْتُبْ	أُكْتُبْ	أمر لا يقع إلا إذا أُطيع
أرسله معنا يرتع	يرتع	الرتع لا يحدث إلا إذا تم الإرسال
إن تقم أقم		كلا الحدثين لم يقع وكلاهما معلق على الآخر وهذا هو الشرط (١٣) .

علامات الجزم : في الأفعال السليمة : السكون لم أكتب والألف فى المشى لم  
يكتبوا والواو فى الجمع لم يكتبوا .  
فى الأفعال المعتلة : نماذج خاصة انظر جدول الصرف .

## الصرف

اللغة العربية لغة اشتقاقية وصيغة الكلمة تحدد مدلولها . ولكن الصرفيين عنوا  
بتعليل بناء الكلمة أكثر من عنايتهم بالمعاني التى يدل عليها البناء . ومن أخطائهم  
أن جعلوا أصل كل كلمة عربية الفاء والعين واللام . وهو فرض عقيم خلق صعوبات  
لا حاجة بنا إليها . ومن أخطائهم أن جعلوا للفعل ستة أبواب مستمدة من الأفعال  
السليمة وحدها . واضطروا أن يخضعوا المعتل لهذه الأبواب . وافتعلوا فى سبيل ذلك  
قواعد لنقل الحركات والإعلال والإبدال مما لا أصل له فى تاريخ اللغة أو تطورها .

جعلوا ( وعى ) من باب ( ضرب ) فكان عليهم أن يجعلوا فعل الأمر ( عه )  
و ( اضرب ) شيئا واحدا . بمثل هذا أصبح الصرف علما عقيما مفتعلا صعب المراس  
دون جدوى .

والصرف المعقول يقوم على احتذاء أبنية بعينها . فتكون أبواب المعتل مستقلة  
قائمة بذاتها يقاس عليها ما يشبهها . ويحفظ الطالب ذلك في أول عهده بالتعليم كما  
يحفظ جدول الضرب . بذلك يستقيم لسانه بأكثر مما يستطيعه المتفقهون في  
الصرف البارعون في تعليل جمع فلاة على أفلاء وتصغير سفرجل . وعلى ذلك تكون  
ساد من باب قال لا من باب نصر .

وفيما يلي جداول الصرف المقترحة :

المعتل أوله

[illegible]

المتمثل الوسط

قال	يَعُولُ	قُلْ	قَائِلٌ	مَعُولٌ	يُقَالُ	مَقَالٌ	مَقَالٌ	أَنَا أَقُولُ	أَنْتَ تَقُولُ	أَنْتَ تَقُولِينَ	هُوَ يَقُولُ	هُوَ يَقُولُونَ	هِيَ تَقُولُ	هِيَ تَقُولُونَ
باع	يَبِيعُ	بِعَ	بَائِعٌ	مَبِيعٌ	يُبَاعُ	مَبِيعٌ	مَبِيعٌ	أَنَا أَبِيعُ	أَنْتَ تَبِيعُ	أَنْتَ تَبِيعِينَ	هُوَ يَبِيعُ	هُمْ يَبِيعُونَ	هِيَ يَبِيعُ	هِيَ يَبِيعُونَ
خاف	يَخَافُ	خَفَ	خَائِفٌ	مَخُوفٌ	يُخَافُ	مَخَافٌ	مَخَافٌ	أَنَا أَخَافُ	أَنْتَ تَخَافُ	أَنْتَ تَخَافِينَ	هُوَ يَخَافُ	هُمْ يَخَافُونَ	هِيَ يَخَفُ	هِيَ يَخَفُونَ

[illegible]





جاء

[illegible]

لم يكن من السهل أن نضع كلمة تدل على المعنى المراد . فكلمة الموضوع سبق إليها المناطقة وليس من المستطاع أن نغفل المعنى الذى لها عندهم . وكلمتنا المسند إليه والمسند عسيران على المبتدئين . وقد لا يكون هناك مسند يتعلق بالمسند إليه . وقد لا يكون معناه واضحا لأول وهلة وبغير إمعان وفكر .

والمتحدث عنه لا يحتاج دائما إلى خبر متعلق به مثال ذلك الآية الكريمة « ذكر رحمة ربك عبده زكريا » فالذكر متحدث عنه والحديث يأتى بعد ذلك ولا داعى لتقدير محذوف يتعلق بهذا المتحدث عنه والحذف والتقدير لا وجود لهما فى هذا النحو الجديد .

وليس من الضرورى أن نحدد أى الاسمين متحدث عنه وأيهما خبر فهذا بحث بلاغى لا يتعلق به إعراب أى منهما . وقد يجد بعض الناس صعوبة فى معرفة المتحدث عنه وليس ذلك إلا لما تعودناه من القواعد القديمة حيث يجب البحث عن اسم وخبر لمثل ( كان

وإن ) ولا داعى لشيء من ذلك فى صحة الإعراب ولا فائدة من الإعراب كما تعودناه . ويكفى فيه أن نضع الكلمات وضعاً طبيعياً نبدأ بالمتحدث عنه ثم الخبر ثم التكملة بإعراب عبارة « ما كان إياهم عطية عوداً » يكفى فيه أن يقال : « ما كان عطية عودهم إياه » .

ولنبحث عن عبارة « ظن محمد أن الأمير كان عارفاً قدره » فى الإعراب القديم نبحث عن خبر ظن ونقدر أنه الجملة التالية ثم نبحث عن خبر إن ونقدر أنه الجملة التالية ثم نبحث عن اسم كان ونقدر أنه ضمير مستتر ثم نذكر أن قدره منصوبة باسم الفاعل . كل هذا عناء لا داعى له . والإعراب الطبيعى يقول المتحدث عنه فى الظن محمد وهو مرفوع والمتحدث عنه بعد ذلك الأمير وحق هذه الكلمة الرفع لولا وقوعها بعد أن وعارفاً تكملة للكينونة فهى منصوبة وقدره تكملة للعرفان فهى منصوبة .

وقل أن يجد المتكلم أو القارئ صعوبة فى معرفة المتحدث عنه فيرفعه هو وأوصافه والمعطوفات عليه فإن كان له خبر فحقه

الرفع كذلك فإن لم يكن له خبر فلا داعى لتقديره وكل ما عدا ذلك من غير المجزوات منصوب .

فهل يقال بعد ذلك إن قواعداً الفصحى عسيرة معقدة .

٢ - التقديم والتأخير والنفي والإستفهام :

ليس لهذه الأمور أثر فى الإعراب . فالمتحدث عنه مرفوع دائماً سواء تقدم أو تأخر . والتكملة حقها النصب دائماً مهما يكن موضعها من الجملة وقد يكون هناك لبس فى بعض العبارات من ذلك « أى الرجال المهذب » فأى هنا متحدث عنها فهى مرفوعة وهناك عبارة « أى الرجال رأيت » وقد يظن أن أى هنا متحدث عنها . وأن حقها الرفع والواقع أن هناك فرقاً بين العبارتين . فالحديث فى العبارة الأولى عن أى الرجال . أما الحديث فى العبارة الثانية فهو عن الرؤية . والمتحدث عنه أنت . وأى الرجال تكملة منصوبة . حيث وقع عليها الحدث وهو الرؤية .

٣ - الاستثناء :

أتعب النحاة أنفسهم وأتعبوا الناس حين جعلوا الاستثناء باباً له قواعد خاصة

ولهم فيه مصطلحات عجيبة كالاستثناء المنقطع وأمثلةهم فى هذا عقيمة ومنهم من ادعى أن القرآن الكريم فيه أمثلة لهذا الاستثناء المنقطع وحاشا لله أن يكون فى كلامه شئ من هذا . والواقع أن ( إلا ) أداة وصل أو فصل ترتبط بها أجزاء العبارة الواحدة . وليس من الضرورى أن يكون معناها استثناء ما بعدها مما قبلها .

الاستثناء لا يؤثر فى الإعراب شيئاً فإذا كان المستثنى متحدثاً عنه أو خبراً متعلقاً به كان حقه الرفع . وإلا فهو منصوب على أنه تكملة وفى عبارة « ما قام إلا محمد » يرفع محمد لأنه متحدث عنه وفى عبارة « ما محمد إلا رسول » ترفع رسول لأنها خبر متعلق بالمتحدث عنه وفى ما عدا ذلك يكون المستثنى تكملة منصوبة كما فى الآية « فسجدوا إلا إبليس » وعلى ذلك يكون المعنى هو الذى يحدد إعراب المستثنى وليس لكلمة ( إلا ) أثر فى إعراب ما بعدها .

الاستثناء بغير وسوى :

لا داعى لإعراب سوى وفرض حركات مقدرة على يأها .

أما إعراب ( غير ) فقد وضع النحاة له قواعد من أعجب العجب فيقولون إنه يقع عليها إعراب المستثنى بإلا ولا أعرف قاعدة أقل فائدة للمتكلمين والقراء من هذه القاعدة . كان على المتكلم أن يقف ويغير عبارته إلى الاستثناء بالآ ثم يقدر حركة ما بعدها ثم يعود إلى عبارته الأولى فيعرب غير إعراب ذلك المستثنى وهذا بالطبع من أشد القواعد صعوبة وعقما .

والواقع أن ( غير ) كلمة ككل كلمات اللغة ترفع إذا كانت متحدثا عنها مثل :

« لا يقع في الشر غيرُ فاعله » وفي الآية الكريمة « ما لكم من إله غيره » المتحدث عنه غيره فهي واجبة الرفع فإذا قلت : ما لكم إله غيره ، فالمتحدث عنه إله وغيره متعلقة بكلمة إله أو هي كما يقولون بدل منها . ومثل هذا عبارة « لكل داءٌ دواءٌ غيرُ الكى » فغير الكى متعلقة بالدواء ويجب رفعها وليس كذلك عبارة « لكل داءٌ دواءٌ غيرَ الموت » لأن غير الموت استثناء من العبارة السابقة ولا علاقة لها بكلمة دواء . فهي تكملة واجبة النصب .

من ذلك يتبين أن إعراب ( غير ) لا يختلف في شئ عن إعراب غيرها من الكلمات ولا داعى لوضع قاعدة خاصة بها .

#### ٤ - كان وأخواتها

جعل النحاة لهذه الأفعال صفات خاصة كأنها تختلف عن الأفعال الأخرى . وهى في الواقع لا تختلف عنها في شئ . جعلوا لها اسما فإن لم يكن مذكورا قدره وجعلوا لها خبرا إن لم يكن كلمة جعاهو جملة . ولا أدري لذلك سببا إلا أنهم وجدوا أن هذه الأفعال تنصب اسما يأتى بعدها مسموه خبرها ولما كانوا قد حددوا مواضع النصب مفعولا ومفعولا به ومفعولا مطلقا إلى آخر ما نصوا عليه وجدوا أن خبر كان لا يدخل تحت باب من هذه الأبواب فجعلوا نصبه شيئا خاصا بكان وأخواتها . ولما كنا في القواعد الجديدة نقول إن هذه المنصوبات كلها نصبت لأنها تكملة للخبر أو الحدث فلا معنى بعد ذلك لتخصيص باب لخبر كان . فهو منصوب لأنه تكملة للكينونة أو الإصباح أو الإمساء وغير ذلك . وقد تكون التكملة ألزم لهذه الأفعال منها لأكثر الأفعال الأخرى وليس هذا سبب لانفرادها بقواعد خاصة .

( كان ) تدل على الكينونة في الماضي  
وفي غير الماضي . كما في قوله تعالى « كان  
الله غفورا رحيا » والفرق بينهما بلاغى  
وليس إعرابيا وعلى ذلك لا يكون هناك  
ما يدعو إلى البحث في اسم كان وخبرها .  
اسمها مرفوع بالطبع لأنه متحدث عنه  
وخبرها منصوب بالطبع لأنه تكملة .  
فإذا لم يوجد أحدهما فلا داعى لتقديره .

## ٥ - إن وأخواتها

تبين لنا أن المتحدث عنه مرفوع دائما  
وشذ عن ذلك أن تسبقه إن أو إحدى  
أخواتها . والشذوذ أمر مألوف في اللغات .  
ولا داعى لالتماس علل للشذوذ . ولكننا  
في هذه الحالة نجد شيئا يشبه التعليل .  
ذلك أن هذه الكلمات كلها إذا جاء بعدها  
ضمير كان هذا الضمير منصوبا . فتقول  
إنك ولكنك ولا تقول إن أنت أو لكن  
أنت فجرى على الألسنة أن يكون المتحدث  
عنه منصوبا إذا سبقته إحدى هذه  
الكلمات . وليس غريبا أن ينصب  
المتحدث عنه بعد إن اتباعا لما جرت عليه  
الألسنة عندما يكون ما بعد إن ضميرا .

والدليل على ذلك أنها إذا جاء بعدها  
ما كما تقول إنما أنت مبشر رفع المتحدث

عنه . وهناك دليل آخر على صحة هذا  
التعليل أنها إذا خففت لم يتصب المتحدث  
عنه إذا جاء بعدها فتقول : شهدوا أن  
الأمر لله . وتقول « علموا أن هم الكاذبون »  
وعلى ذلك يكون هذا الشذوذ عن قاعدة  
رفع المتحدث عنه طبيعيا ومعقولا . ويقال  
في إعراب هذه الجمل إن المتحدث عنه  
حقه الرفع لولا أن سبقته إن وبذلك  
يستقيم هذا الباب مع أبواب الرفع  
والنصب الأخرى .

## ٦ - المنادى :

ليس المنادى من الأبواب الصعبة في  
النحو وقد يكون أسهل لو قلنا إن المنادى  
المقصود لذاته يرفع . فإذا لم يكن مقصودا  
لذاته كأن يكون نكره أو مقصودا لصفة  
فيه فينصب .

المقصود لذاته — مثل :  
يا محمد ، يا رجل ، يا أيها الرجل

غير المقصود لذاته النكرة مثل :  
يا حاضرا في فـ...ـوادى

والمقصود لصفة فيه مثل :  
يا صاحب الـ...ـدار

والمبحث الهام في المنادى هو في أدواته ودلالاتها . والقدمات ذكرها بعض هذه الأدوات وقالوا إنها للقريب أو البعيد ومنها ما هو للقريب والبعيد . وعندى أن هذا التعبير « القريب والبعيد » لا يتعلق بالمكان ولا يعقل أن تستعمل أداة للمنادى إذا كان على بعد متر وأخرى إذا كان على بعد عشرين مترا . وهم أرادوا بالقريب أن يكون المنادى موجودا فعلا ومخاطبا والبعيد هو ما كان المنادى غير حاضر فتكون المناذاة أشبه بالمناجاة فإذا قال الشاعر « أفاطم مهلا بعض هذا التدلل » فليس معنى ذلك أنه يخاطبها فعلا فقد تكون بعيدة عنه . والنداء هنا مناجاة وأداة هذا النوع من النداء القريب الهمزة أو آى أو آيا . أما الأدوات الأخرى وخاصة « يا » فتصلح لكلا هذين النوعين من النداء على أن التفريق بين الأدوات ليس حاسما ولا حتميا .

#### ( ٧ ) المنوع من التنوين :

هذا باب من أبواب العربية يحتاج إلى شرح وقد بينا بعض نواحيه فيما سبق . ولكنى لم أهتم إلى جوهر المنع من التنوين . وقد يأتى الذوق أن يعجز بالكسرة كلمة

تشبه الفعل مثل أحمر وأبيض ويزيد . ولكننا نجد من الصعب فهم المنع من التنوين في غير ذلك . على أنه يلاحظ أن العرب تساهلوا في بعض أحكامه فيقولون « مررتُ بهند » من حيث إن هندا كلمة قصيرة . والآية الكريمة « اهبطوا مصرا » فسرنا بعض العلماء على أن مصرا هنا علم وليست مفرد الأمصار ويكون تنوينها لقصرها . وقد يحملنا هذا على الظن بأن شفعاء وصهاريج ممنوعة من التنوين لطولها على أن هذه تعليقات واهية .

وقد ترى القلة من أنصار التسهيل أن يصرف بعض هذه الألفاظ . ولا أرى ذلك لأنى أعتقد أن من رشاقة الأسلوب أن نحفظ بهذا الشذوذ . والشذوذ مألوف في اللغات كلها وبعضه يزيد في رشاقة الأسلوب وجمال التعبير .

#### ( ٨ ) التكملة :

بيننا من قبل أن الاسم ينصب إذا كان تكملة للحدث . والأغراض التي تحققها عبارات التكملة متعددة مختلفة ولا أرى ما يدعو إلى تفصيلها كأن يقال منصوبة على الحال أو التمييز . وما دامت كلها

تكملة وكلها منصوبة فلا داعى لتفصيلها .  
وليس صحيحا ما قال النحاة في إعراب  
عبارة « نحن المصريين نفعل كذا » فهم  
يقولون إن التقدير ونخص المصريين .  
وهذا بالطبع غير المعنى المقصود . والواقع  
أن المصريين هنا نصبت حتى لا يتبادر  
إلى ذهن السامع أنها خبر للمتحدث عنه  
وهو نحن .

وأكثر أنواع التكملة ورودا هو ما وقع  
عليه الحدث وهو ما كان يسمى مفعولا .  
وعندى أن التعبير عن ذلك بأنه ما وقع  
عليه الحدث خير من التعبير عنه بأنه  
المفعول . فقد لا يسبقه فعل ولا يمنع ذلك  
أن يكون الحدث وقع عليه كما فى قولك  
« منجز وعدّه و إغاثتكَ البائس » إلى  
غير ذلك من الأمثلة الكثيرة . ويكفى  
فى النصب أن يكون الاسم وقع عليه  
الحدث مهما تكن الكلمة التى تعبر عن  
الحدث . فقد تكون فعلا أو اسم فاعل  
أو صفة .

عبارة « مرغم أخاك لا بطل » . أخاك  
منصوبة لوقوع الإرغام عليها . وهى  
ليست متحدث عنه . فإذا قلت مرغم  
أخوك لا أبوك وجب الرفع .

هناك الاسم المنصوب بعد الصفة كما  
تقول الحسن خلقا والموطؤون أكنافا .  
والسبب فى ذلك أن آل والتنوين  
والإضافة تجعل وظيفة الكلمة فى الجملة  
منتهية ويكون ما بعدها تكملة حتما . أما  
إذا قلنا كاتب الكتاب دون آل أو تنوين  
أو إضافة فالكلمة لا تنتهى وظيفتها فى  
الجملة فهى بذلك ناقصة حتى تضاف إلى  
كلمة بعدها فتكون كلمة الكتاب مجرورة  
بالإضافة .

ولا عبرة بقولهم الحسن الخلق فليس  
هذا التعبير من أفصح القول وأفصح منه  
أن نقول : الحسن خلقا .  
نصب الفعل :

بينما من قبل أن الفعل ينصب على  
الغائية كأن يكون نتيجة أو غرضا أو  
غاية لما سبقها وأدوات ذلك كثيرة .  
وأكثرها مشهور معروف لا صعوبة فيه  
ولكن النحاة جعلوا لبعضها شروطا خاصة  
حين تنصب الفعل . فمن ذلك الفاء .  
قالوا إنها لا بد أن يسبقها النفى أو  
الاستفهام أو التمنى فزادوا بذلك الأمر  
تعقيدا . ولا أرى ما يدعو إلى ذلك  
ويكفى أن يكون المتكلم أراد حقا أن يدل



على أن الفعل غاية لما سبقه . والحكم في ذلك للمعنى ولما يريده المتكلم . مثال ذلك « ولبس عباءة وتقر عيني » فإذا أردت أن تكون قرة العين نتيجة لللبس العباءة كان النصب . وإذا أردت مجرد العطف فيجب الرفع . بهذا نتخلص من كثير من التعقيد الذي يحيط بهذا الباب . وكذلك قولهم في اذن فالعبرة ليست بكلمة اذن ولا بالشروط الموضوعه لها حين تنصب الفعل الواقع بعدها . ويكفى أن يريد المتكلم أن ما يليها غاية أو غرض أو نتيجة لما قبلها فنقول « تزورني اذن أكرمك » بالفتح إذا أردت أن الاكرام نتيجة للزيارة . أما إذا أردت أن الزيارة والاكرام عملان مستقلان وأن العطف لا يدل على أن الثاني غاية للأول فالرفع أولى .

## ١٠ - جزم الفعل

الجزم هنا اصطلاح موفق جدا فمعناه لغة القاطع . وجزم الفعل يكون واجبا إذا كان الحدث ناقصا . وقد بينا أمثلة ذلك مثل : النفسى فى الماضى . ومثل جزم فعل الأمر وقلنا الحدث المأمور به لا يقع إلا إذا أطيع . وكذلك الفعل المتعلق بفعل الأمر . مثل : دعنى أقرأ .

على أن أهم مواضع الجزم هو أن يكون هناك إعلان معلق كل منهما على وقوع الفعل الآخر عند ذلك يقع الجزم عليها . وهذا هو الشرط .

والشرط موضوع يستحق أن نفرد له بابا خاصا .

## الشرط :

أكثر اللغات الكبرى تحرص على أن تجعل للجملة الشرطية صيغا خاصة وهو ما يعرف فى اللغات الأجنبية بـ Subjunctive وهو موضوع صعب يحتاج إلى ذوق يدرك الفرق بين التقرير والشرط وهو فى كثير من الأحيان عسير .

والأصل فى الشرط أن يكون هناك حدث لا يقع إلا إذا وقع حدث آخر متعلق به .

ويجب أن لا تطبق قواعد الجملة الشرطية على الفعل الماضى لأنه إما وقع أو لم يقع . والحديث عنه إخبارى . وإذا أدخلت أدوات الشرط على الفعل الماضى كان لها معنى غير الشرطية ، ولعل هذا هو السبب فى أن الفعل الماضى لا يذكر بعد « مهما » لأنها أداة شرطية بحتة ولا يجوز أن تستعمل فى غير الشرط

وهي متبوعة دائما بفعل مضارع مشروط  
مجزوم .

الشرط موضوع دقيق يدركه الحس  
اللغوى المرفه . وهو كذلك في كل اللغات  
ولذلك عدل المحدثون من أهل اللغات  
الأجنبية عن النمسك به . ولا أدعو إلى  
مثل ذلك في اللغة العربية ولكني أدعو إلى  
الاهتداء بالمعنى فلا يكون الجزم إلا حين  
يكون معنى الشرطية مقصودا . ولنتدبر  
العبارات الآتية :

١ - إذا كانت فيكم كتيبة صادقة  
غلبتم أعداءكم .

هذه العبارة . تقرير لحقيقة . وليس  
فيها معنى الشرطية . وليس أحد الحديثين  
معلقا على الحدث الآخر .

٢ - لو كانت فيكم كتيبة صادقة  
لغلبتم أعداءكم .

هذه العبارة أيضا لا تدل على تعليق  
الامرین أحدهما على الآخر . وإنما تدل  
على أنه ليس فيكم كتيبة صادقة وعلى  
ذلك لم يحدث أن غلبتم أعداءكم .

٣ - إن تكن فيكم كتيبة صادقة  
تغلبوا أعداءكم .

هذه العبارة شرطية لأن غلبة الأعداء  
معلقة على وجود الكتيبة الصادقة . وهذا  
الوجود وغلبة الأعداء محتمل وقوعهما  
وهو مالا تدل عليه عبارة لو كانت فيكم  
كتيبة ولا عبارة إذا كانت فيكم كتيبة .  
والفرق دقيق كما هي الحال في جميع  
عبارات الشرط في اللغات كافة .

وأدق ما أعرف من الشرط القائم على  
المعنى قوله تعالى في الآية الكريمة .  
« لولا أخرجتني إلى أجل قريب فأصدق  
وأكن من الصالحين » .

والمعنى وحده هو الذى يحدد إعراب  
فأصدق وإعراب وأكن فالفتح في أصدق  
يعنى أن التصديق تابع للتأخير وغرض  
من أغراضه . وليس جوابا للشرط  
وإلا اختلف المراد فليس المراد لو أخرجتني  
أتصدق وإنما المراد لو أخرجتني لكان هذا  
سببا لأن أصدق .

وأما جزم وأكن فهو غاية في الدقة لأنه  
يعنى أن كونه من الصالحين مشروط  
بعودته ولذلك وجب جزمه لوجود معنى  
الشرطية . ولو نصبت لكان المعنى عطفا  
على فأصدق . وهذا يغير المعنى المراد .  
إذ المراد إن أخرجتني أكن من الصالحين

ويدل ذلك على أمل القائل في تحقيق الشرط وإن كان في الواقع مستحيلا .

### صعوبات لا داعي لها

صحة الكلام أمر يرجع إلى التعود .  
والثابت طبيا ونفسيا أن التعود يفسده التردد . وخير ما قيل عن قواعد اللغة أنها مثل علامات المرور . أثماء يتفق عليها الناس فيتمناه من ويتجنبون خطر النوضى ولو كانت علامات المرور عشرة بدلا من ثلاثة لاستحال على الناس الاهتداء بها . وكثرة القواعد الدقيقة التفصيلية يعوق التعود على صحة الكلام . والنحو القديم محشو بكثير من هذه العيوب ففيه التفصيلات المرهقة . وفيه الأوجه المتعددة للصواب من القول وهي أمور يجب التخلص منها .

وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

### التصغير

أوزان التصغير

سهل	تصغير	سهل
كتيب	تصغير	كتاب
شويعر	تصغير	شاعر

ولا داعي للتصغير حين تكون صيغته غير واضحة أو غير مقبولة ذوقا أو عقلا مثل سفرجل وإبراهيم وعنكبوت . ويكفي أن يقال سفرجل صغير .

### النسبة

تبقى الكلمة مفردة أو جمعا على حالتها عند إضافة ياء النسبة إليها إلا ماسمع واشتهر خلافه مثل سماوى . والذوق يأنى أن تبقى تاء التأنيث عند النسبة فلا يقال في النسبة إلى بيضة بيضتى وإنما يقال بيضى كما يأنى الذوق في النسبة إلى التريبة أن تقول تربيتى بل يقال تربوى .

وكل ما عدا ذلك من القواعد يعطل ويحير ويزيد التعقيد أن نبحث في أصل همزة كيمياء وكهرباء وعلى ذلك تكون النسبة اليهما كيميائى وكهربائى . والنسبة إلى الطبيعة والأخلاق طبيعى وأخلاقى .

### أن وإن

القاعدة الجديدة المعقولة هي تكسر همزة أن عندما تقع في أول جملة قائمة بذاتها سواء أكانت هذه الجملة في أول الكلام أو في غرضونه وتفتح همزة إن في كل ما عدا ذلك .

هذه قاعدة بسيطة لا تحتاج في تطبيقها إلا إلى شرح بسيط . من ذلك قولك « الله يعلم أنهم كاذبون » . عبارة أنهم كاذبون جزء من الجملة السابقة ويجب فتحها . أما إذا قلت « الله يعلم لهم لكاذبون » فالواضح أن عبارة لهم لكاذبون جملة قائمة بذاتها ووجود اللام دليل على ذلك . ولهذا وجب كسر همزة إن .

ويظن بعض الناس أن كلمة « قال » تحتم كسر همزة إن بعدها . ولعل السبب في ذلك أن العرب كانوا إذا ذكروا ( قال ) ذكروا بعدها نص القول . فإذا بدأ بكلمة ( إن ) وجب كسر همزتها فتقول « قال محمد إنى قادم » . وكانوا إذا أرادوا غير النص استعملوا كلمة أخرى غير قال كان يقولوا « ذكر محمد أنه قادم » .

أما نحن فقد تعودنا أن يكون ما بعد قال نصا وغير نص . فوجب التفريق بينهما . فيكون النص قولاً مباشراً وغير النص قولاً غير مباشر فنقول :

قال محمد إنى قادم

قول مباشر ويجب كسر همزة إن

أما قال محمد أنه قادم فقول غير مباشر

والهمزة واجبة الفتح والمعنى لا يستقيم بغير ذلك .  
أى

أهت هذه الكلمة بأنها شاذة . وقيل عنها أى هكذا خلقت . والواقع أن العيب ليس فيها وإنما في القواعد التي وضعت لها . فهي ترفع حين تكون متحدثة عنها .

مثل : أيكم يأتيني بعرشها وتنصب حين يقع عليها الحدث سواء تقدمت أو تأخرت .

مثل : « أيما الأجلين قضيت » فليس في إعرابها شيء غريب ولا داعي لتقدير فعل ينصبها حين تنصب .

حتى

لم يكن الكسائي ليموت وفي نفسه شيء من حتى لو أنه اتبع المعنى ولم يتبع اللفظ . فقولك أكلت السمكة حتى رأسها يتعين النصب إذا أردت أن رأسها وقع عليه الحدث وهو الأكل . وتقول أكلت السمكة حتى رأسها إذا أردت أن تقول أكلتها إلى رأسها .

ولا معنى لقولهم حتى رأسها على تأويل حتى رأسها مأكول ولا مسوخ

لهذا الوجه إلا إظهار البراعة في التأويل والتخريج . ولا أحسب أن له أصلا في اللغة . ولا صعوبة في قولهم حتى محمد قام . لأن محمد متحدث عنه ويجب رفعه .  
لا

لا النافية للجنس قامت حولها مناقشات كثيرة ووضعت لها قواعد خاصة ولا داعي لشيء من هذا كله . وليس من المعقول أن يقال لا رجل في الدار بل رجلان . والواقع أن لا تدل على أحد معنيين . إما النفي البسيط وإما النفي البات القاطع الذي يراد تأكيده . فالنفي البسيط كما في عبارة « لا خوف عليهم » والنفي البات كما في عبارة « لا ريب فيه » . حيث يكون المراد النفي القاطع . وإذا جاء رجل متلف يستغيث بك فتقول له هنا لا خوف عليك ويجب الفتح . أما إذا تحدث رجلان عن مكان ما فقالا عنه أنه آمن : لا خوف فيه » فذلك نفي بسيط ويكون الضم أولى . ويخطئ الذين يقولون لا رجل شجاعاً في المدينة (؟) لأن مجرد تحديد صفة الرجل يمنع أن يكون النفي باتاً مؤكداً .

كم

في تحديد إعراب ما بعدها أقوال كثيرة . والواقع أنها إذا كانت للتكثير . فخير عبارة تدل على ذلك أن تتبعها (من) مثل : « كم من فئة قليلة » وحذف من لا يكون إلا للضرورة . ويبقى إعراب فئة بالكسر .

أما إذا أريد بها الاستفهام عن العدد فتقول « كم ثوباً اشتريت » ثوباً منصوبة لوقوع حدث الشراء عليها . وقولك « بكم درهم اشتريت » تكون درهم مجرورة بالباء لأن كم الاستفهامية لا عمل لها مطلقاً . ولا أرى مانعاً من أن تسأل فتقول « كم رجل قام » . ولم يرد هذا التعبير في مآثور القول .

### كلا وكلتا

هاتان كلمتان يصعب فهم قواعد إعرابهما . والرأي عندي أن الألف في كلا وكلتا من أصل الكلمة وليست علامة تشنية إذا جاءت قبل المثنى . والدليل على ذلك أنك تقول كلا الرجلين قام أما إذا جاءت عقب المثنى فتكونان

صفتين ويعربان كذلك فتقول مررت  
بالرجلين كليهما .

والصحيح أن تقول إن المعلم والطبيب  
كلاهما لا ينصح .

والصحيح كذلك أن تقول إن المعلم  
والطبيب كليهما لا ينصحان .

والخطأ أن تقول أن المعلم والطبيب  
كلاهما لا ينصحان .

#### همزة التعدية

قياسية في قولك نزل وأنزل . وهذا  
هو العمل الوحيد لهذه الهمزة التي تدخل  
على الثلاثي اللازم فيتعدى بها . وكل  
ما قيل بعد ذلك عن الهمزة التي تدخل  
على الفعل فتجعل له معنى خاصا ، كل  
هذا من الصعوبات التي لا داعي لها .  
قالوا أخفى بمعنى أزال الخفاء . وهو  
غير معقول . والمثل الذي يضربونه  
الآية الكريمة « أكاد أخفيها » لا يدل على  
ذلك لأن الله تعالى أخفى عنا كل ما يتعلق  
بالساعة إلا أنها آتية فهي تكاد تكون خافية  
علينا . وقولهم أعتب : أزال العتب تأويل  
لا قيمة له فاعتب كلمة مستقلة معناها  
اعتذر . وكذلك قولهم أنها تدل على الوجود  
كقولك لقيت فلانا فاعظمته أي وجدته

عظيما . وهو تعقيد لأن أعظم كلمة  
مستقلة . ودليلنا على أن هذه القواعد  
لا قيمة لها أنها غير مطردة وتكاد تكون  
محصورة في الأمثلة التي ذكروها وهي  
قليلة .

#### عاصم بمعنى معصوم

هذا لا داعي له . قالوا أن آية « لا  
عاصم اليوم من أمر الله » أي لا معصوم .  
ولا معنى لذلك لأن الآية رد على قول ابن  
نوح « سأوى إلى جبل يعصمني من الماء »  
ف قيل له لا عاصم اليوم ولا محل للتأويل .  
وقولهم ماء دافق بمعنى مدفوق تخريج  
لا قيمة له . ولم يقل أحد أن الماء الجارى  
لا بد أن يكون معناه الماء المجرى .  
والتفسير الواضح الصريح أولى من خلق  
التناقض في أمر واضح ، ثم العمل على  
محو التناقض المزعوم بتناقض آخر .  
وقولهم في عيشة راضية أنها تعنى مرضية  
ضعف عجيب في الخيال . فالعيشة في  
صميمها لا تعنى إلا قوما يعيشون . وعلى  
ذلك فهم راضون . وسمعت من يدعى  
إجادة العربية يقول في نقده لكتاب أن  
أسلوبه راض . وهو يظن أن ذلك يعنى  
مرضى وهو غاية الجهل .

من ذلك أنك إذا أردت أن تستعمل

كلمة إذن وجب عليك أن تعرف شروطا ثلاثة لنصب الفعل بعدها . أما نصب الفعل بعد الفاء فأمره عجيب فعليك أن تعرف أن الفعل بعدها ينصب بتقدير « أن » وهي واجبة الحذف على أن تكون مجابا بها على نفى محض أى خالص من معنى الإثبات فإن لم يكن خالصا وجب الرفع . وعليك أن تعرف أن الطلب المحض يشمل الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتخصيص والتمنى ولا غرابة بعد ذلك فى إحجام الكتاب وإعراضهم عن هذه الفاء على شدة حاجتهم إليها فى كثير من المواقف . ولو قيل أن الفاء تنصب الفعل إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها لوضح الأمر .

### مقترحات حاسمة

بيننا فيما سبق بعض الصعاب التى خلقها النحويون والتى يسهل تجنبها بوضع قواعد جديدة شاملة نصل بها إلى صحة الكلام من طريق غير الطريق المألوفة . ولكنى أضع هنا مقترحات أخرى أشد خطورة وأمعن فى الإصلاح ولم يتفق عليها بعد . ولكن الأخذ بها أصبح واجبا إذا أريد للغة العربية الفصحى أن تتفق والتفكير الحديث .

هذا باب يجب أن لا يكون له وجود فى العربية الحديثة . ويكفيها منه ما جاء فى المعاجم القديمة . على أن لا يذكر منه شئ فى المعاجم التى تؤلف فى عصرنا . ولا يمكن أن تكون القبيلة الواحدة استعملت الجون بمعنى الأبيض والأسود أو الجليل بمعنى العظيم والحقير . فهذا يخالف طبيعة اللغة الاولى وهى الإبانة . فلنذكر منها معنى واحدا مشهورا كالجليل للعظيم فقط . فإذا استحال الاختيار فلنترك الكلمة بتاتا ، ضحية لتساهل مؤلفي المعاجم القدماء الذين كان همهم الجمع لا الاختيار .

هذه أمثلة من الصعاب التى أقامها النحويون أمام المتعلمين والكتاب فعاقوا بها اتقان الفصحى حتى ثبت فى أذهان الناس أن معرفة الفصحى دونها خرط القتاد . وأن السبيل إلى العربية الصحيحة مملوء بالعثرات والحفر التى يتردى فيها كل من لم يقض حياته كلها فى تعلم قواعدها . وأكثر هذه العقبات نشأت من طريقة التحويين فى وضع النحو . ولو اختاروا طريقا غير التى اتبعوها لزال أكثر هذه الصعوبات .

## الباب الواحد للفعل الواحد

## (ب) الأفعال غير المشهورة

هذه الأفعال يصح تصريفها بالفتح دائماً كما قال بذلك بعض الأقدمين . وإن كان المزمعون يفسرون ذلك القول بجواز الفتح عندما يكون الباب غير معروف . ولا يمكن أن يكون هذا ما أرادوه الأقدمون لأن لكل فعل باباً معروفاً في المعاجم .

وليس من المعقول أن نجد أكبر علماء اللغة في حاجة إلى المعاجم إذا أرادوا أن يتأكدوا من باب الفعل . وهذا الشك أدى إلى إهمال كثير من الأفعال التي يحتاج إليها الكتاب لجهلهم بتصريفها . وشر من ذلك شعور المتكلم بعدم الثقة عندما يعرض له فعل غير مألوف . ولهذا يجب قبول صحة الفعل إذا وافقت هذه القواعد .

### المصادر

هذا باب من أصعب أبواب اللغة ولم يهتد أحد إلى وضع نظام تستقيم به صيغ المصادر .

قال بعض الأقدمين أن أكثر المصادر على وزن نصر وخروج ويصح أن نعتبر هذين الوزنين صحيحين فيما عدا المصادر المألوفة والمشهورة .

وأكثر الأفعال لها مصادر متعددة . وأكثر هذه المصادر ذات معنى واحد . وعندى أننا نؤدى للغة خدمة كبرى إذا خصصنا لكل مصدر معنى خاصاً كأن نقول

لا أستطيع أن أفهم لم يكون للفعل الواحد أبواب متعددة كلها بمعنى واحد . ولم يستطع أحد أن يقنعني أن الاحتفاظ بهذه الأبواب المتعددة يفيد اللغة في شيء . فهذا نوع من المعرفة مرهق ولا يفيد منه أحد شيئاً بل الواقع أن تعدد الأبواب يجعل من الصعب على المتكلم أن يتعود القول الصحيح . وقد ثبت ثبوتاً قاطعاً أن التعود يفسده التردد بين أمرين ، وإن يكن كل منهما صحيحاً . وإذا كان البابان صحيحين فأحدهما صواب حتماً ولا داعي لمعرفة الباب الآخر . والعادة وحدها هي التي تجعل الصواب يثبت في الأذهان .

وقد يقال إن اختيار الباب الواحد سيكون اختياراً تحكيمياً . وليس علينا في ذلك ضير . فاللغة كلها تحكيمية . ونستطيع أن نضع قواعد لهذا الاختيار على النحو الآتي :

### (١) الأفعال المشهورة

١- إذا كان لكل باب من الأبواب المتعددة معنى خاص بقيت الحال على ما هي عليه مثل كبير وكبر .

٢- إذا كانت الأبواب المتعددة كلها بمعنى واحد فيجب اختيار واحد منها ويفضل الباب الذي تكون عينه مفتوحة . ويفضل الباب المضموم العين على مكسورها .



## ما ليس في كلام العرب

يظن كثير من اللغويين أنه من البديهي أن نقيّد بما ورد في المعاجم من صيغ . وأن علينا أن نرفض ما لم يرد فيها . إلا إذا نص النحويون على أن صيغة بعينها قياسية . فإذا أراد أحد أن يصوغ كلمة مثل خصوبة وجب عليه أن يبحث في المعاجم هل وردت فيها أو لم ترد مع أن الصيغة عربية خالصة والمعنى واضح . ويختلف كثيرا عن معنى كلمة الخصب . ولا عيب فيها إلا أنها لم ترد نصا في المعاجم . وهذا تقييد لا معنى له . ومن القدماء من قال ما أشبه كلام العرب فهو من كلامهم وهي رخصة ضرورية في كل لغة ولا يضير اللغة العربية في شيء أن نتوسع في محاكاة الصيغ العربية سواء نص النحاة على أن الصيغة قياسية أو لم ينصوا ، وسواء وردت أو لم ترد . من ذلك كلمة التبرير فهي وإن لم ترد في المعاجم يجب أن تعد صحيحة لأن صيغتها عربية خالصة ، ولأنها تدل على معنى غير التسويغ . فالتسويغ هو ما تقوله قبل وقوع الأمر ، والتبرير هو ما تقوله بعد وقوعه . وكذلك كلمة التقييم ، لها مثيل في اللغة من حيث الصيغة والحاجة إلى التفريق بينها وبين التقييم واضحة .

ولا نزاع أن اللغة أدق من قواعدها ، وأن الذوق أصدق من أجروميتها ، وأن اللغة أوسع من معاجمها ، وأن التقييد بما ورد منها في المعاجم القديمة ينقص من قدرتها على

أن الأوب من الذنب والإياب من السفر . لأن في ذلك غنى كبيرا للغة وتجديدا لمعاني ألفاظها ودقة في دلالتها وكلها صفات مرغوب فيها من حيث أن وظيفة اللغة هي الابانة . ولا عبرة بقول من يقول أين النص على هذا التخصيص .

ولعل كثرة المصادر لم تنشأ في اللغة إلا لحاجة الشعراء إلى مصادر يستقيم بها الوزن ولا أحسبها ذات فائدة في الكلام المنشور .

تعدد المصادر والجموع من أثر حاجة الشعراء إلى استقامة الوزن والقافية . أما تعدد أبواب الفعل فمرجه إلى اللهجات .

## المصدر الميمى واسما امان والمكان

هذا باب فيه اضطراب كثير ويحتاج إلى أن نعيد النظر في قواعده .

هذه الصيغ الثلاث واحدة في غير الأفعال الثلاثية وهي واحدة كذلك في الأفعال المفتوحة العين والمضمومة العين ، ولا أرى ما يدعو إلى التفريق بينها في باب واحد هو باب الفعل المضارع مكسور العين . والرأى عندي أن تكون القاعدة أن هذه الصيغ الثلاث كلها على وزن ملعب دائماً . إلا ما اشتهر خلافه مثل : منزل . موضع . موعد . وتعتبر هذه شواذ من القاعدة العامة ولا تكون لها قاعدة خاصة بها فلجأ في كل مرة إلى الفعل وتصريفه قبل أن ننطق باسم الزمان أو المكان .

التطور والنمو . وإذا قيل إن اللغة العربية كما عرفها الأصمعي تكفى حاجات المدنية كلها ، الحديثة منها والقديمة ففي هذا تجاوز كبير . وإذا قيل إن اللغة العربية أغنى اللغات فإن ذلك كان صحيحا يوما من الأيام وليس من المستحيل على اللغات غير المقيدة أن تصبح أغنى من العربية وأوسع منها . وعلى ذلك يكون التقيد بما في المعاجم افتقارا للغة العربية من غير شك .

### جمع التكسير

هذا باب من أصعب الأبواب في العربية . ولم يوفق أحد إلى وضع نظام معقول يهتدى به المتكلمون في معرفة الجمع الصحيح . حتى أنه ليخيل إلى الإنسان أن خير وسيلة لمعرفة الجموع أن تحفظ الكلمة وجمعها معا . وهذا بالطبع عمل مرهق ولا داعي له . الواقع أن القواعد التي وضعها النحاة لجمع التكسير لا يفيد المتعلم منها شيئا . وأكثرها مطرد في عدد قليل من الكلمات . وأكثرها مقيد بشروط كثيرة تجعل من الصعب على المتكلم أن يطبقها دون التفكير في القاعدة وتفصيلها . وسأحاول أن أضع قواعد لجمع التكسير أقل عددا وأيسر على المتعلمين من القواعد القديمة .

يمكن تقسيم صيغ التكسير إلى أربع مجموعات . الجموع المشهورة والجموع

القياسية والجموع التي ترد كثيرا وجموع أخرى قليلة الوجود .

#### ١ - الجموع المشهورة :

هذه تبقى على حالها مثل رجال ونسوة وإبل وحر وبيض وسود .

#### ٢ - الجموع القياسية :

هذه واجبة الاتباع مثل :

(أ) بحث وبحوث . ولا داعي لقصر هذا الباب على ما هو صحيح العين . ذلك أن سيف تجمع على سيوف وبيت على بيوت . والذوق يأبى أن يجمع ثوب على هذه الصيغة .

(ب) الباغي تجمع على بغاة قياسيا دون استثناء .

#### ٣ - الجموع الكثيرة الوجود :

هذه تفضل على غيرها من الصيغ إن وجدت مثل :

(أ) صيغة أفراد : هذه أكثر الصيغ ورودا وخاصة في الثلاثي<sup>(١)</sup> . ويمكن أن نجعل هذه الصيغة عامة في ما لا يكون له جمع واضح .

(ب) صيغة ذخائر : وهي تكاد تكون مطردة في عدة أبواب وعندى أن صيغة أقارب وصغائر ومآثر يصح أن تعد من هذا الباب إذ لا يفرقها عن ذخائر

(١) انظر بحث الأستاذ محمد فريد أبو حديد في المجلد التاسع من مجلة مجمع اللغة العربية .

## العدد

مشكلة العدد أكبر مشاكل اللغة العربية .  
ولا غرابة في ذلك فالعرب لم يكونوا أمة  
حساب قال عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
وليس من المعقول أن تظل  
قواعد العدد على ما كانت عليه بعد أن بلغ  
الحساب ما بلغه من شأن في الحضارة الحديثة

وهناك أمور يجب أن لا نبقى عليها . من  
ذلك التفريق بين القلة والكثرة والعرب كانوا  
يعدون ما فوق العشرة كثرة وكانوا يعدون  
المائة بعير ثروة وكانت دية الملك ألف بعير  
وهي أقصى ماتصوروه . وكذلك يجب  
أن نتخلص من القول بأن الصحيح في اللغة  
العربية أن نقول سبعة عشر ومائة وألف .  
ولو كان هذا صحيحا ما كان واجبا علينا أن  
نتبعه . والواقع أن هذه الطريقة لم تتبع  
إلا في كتب التاريخ حيث كانت الحوادث  
تتوالى سنة بعد سنة . فاذا انتهت سنة ثلاثين  
بعد المائة قالوا دخلت سنة إحدى وثلاثين  
بعد المائة . ولم يلتزم العرب بذلك فجميع  
كتب السيرة تقول خرج « صلى الله عليه وسلم »  
يوم بدر في ثلاثمائة وأربعة عشر  
نفرا ( أو نحو ذلك ) .

ومن صعوبات العدد اختلاف الإعراب  
والجنس وأن بعض المعدودات يكون  
مفردا وبعضها جمعا . فنقول مائة رجل .  
 وخمسة رجال وعشرين رجلا . وخمس نساء .  
 وخمس عشرة امرأة وقالوا أن الصحيح

شيء إلا حين نردها إلى أصل الفاء  
والعين واللام . ولا داعي لهذا الاعتبار  
في صيغ الجمع والصيغة في جوهرها  
فتحتان وألف تليها كسرة .

(ج) صيغة شفعاء : هذه الصيغة مطردة  
في مثل شفيح وعالم . حتى تكاد تكون  
قياسية فيهما وخاصة إذا كانت الكلمة  
تدل على صفة . أما إذا دلت على عين  
مثل قميص وقضيب وسرير أو رغيف  
فلا تكون هذه الصيغة صالحة وكذلك  
لا يجمع عليها قتيل لأن هذه الكلمة  
لا تدل على صفة بل تدل على شيء  
بعينه ومع ذلك لا أرى ما يمنع من  
جمع قتيل وأسير ومريض على هذه  
الصيغة .

(د) صيغة أنبياء : هذه الصيغة مطردة  
في مثل نبي ودعى .

(هـ) صيغة بلاد : كثيرة الورد على غير  
نظام ويحسن أن تظل سماعية .

٤- أما الصيغ الأخرى فهي قليلة الورد  
وتظل سماعية مثل :

الدواهي والأشدة والأعزاء . وأغذية  
وغلمان وقطاع ولا داعي لوضع قواعد  
خاصة لهذه الصيغ ، ولا داعي للتفريق بين  
جموع القلة وجموع الكثرة التي لم يلتزم بها  
أحد من الكتاب أو الشعراء .

إذا كان العدد مكتوباً . أما إذا أردنا قراءة الأرقام فلا مفر من جعل العدد مبنيًا على السكون في كلمات مائة وألف ومليون فتقول دخل المدارس من الطلبة ٢,٣١٥,٤٠٥ تقرأ هكذا . اثنين مليون وثلاثمائة وخمسة عشر ألف وأربعمائة وخمسة . على ما يشبه الحكاية وكأن الرقم مستقل لا علاقة له بالمعدود .

على هذا النحو لا تكون هناك مشكلة لعدد . ومن أراد أن يبقى على القواعد العربية الصحيحة فليكن ذلك في مثل سبع ليالٍ وثمانية أيام . هذا تغيير جرى ولكنه في ما أرى الحل الوحيد لمشكلة العدد .

**محمد كامل حسين**  
عضو المجمع

أن تقول مائة درهم ونصف درهم بدلا من مائة درهم ونصف . كل هذا يعوق الانطلاق عندما يعرض العدد للمتكلمين .

والواقع أن العدد في جميع اللغات فيه شذوذ وبدائية ليس من السهل التخلص منها ولكن التعقيد في العدد في اللغة العربية يجعل الحساب صعبا جدا .

وليس لهذه المشكلة حل إلا أن نضع قاعدة عامة للعدد تجعله دائما على هيئة واحدة فتذكر المعدود مسبقا بكلمة ( من ) ونقدر كلمة عدد بعد ذلك فنقول دخل المدارس من الطلاب ( عدد ) مليونين وثلاثمائة وخمسة عشر ألفا وأربعمائة وخمسة . على الجرح دائما بإضافة كلمة عدد المقدرة اليه فلا يكون هناك اختلاف في الإعراب أو الجنس . هذا

